

القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من منظور السياسات اللغوية

The Basic Law of the Association of Algerian Muslim Scholars from the Perspective of Language Policies

بلال دربال *

جامعة باتنة -1-

bilel.derbal@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2025-05-26

تاريخ الإرسال: 19-03-2025

ملخص:

رسمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية في قانونها الأساسي الخطوط العريضة لسياستها اللغوية، بدءاً بتحديد صفة راسي هذه السياسة والمستهدفين بها، إلى وصف الوضعية اللغوية الاجتماعية الجزائرية، وتحديد أهداف هذه السياسة اللغوية، وضبط استراتيجياتها. رغم أن الجمعية لم تصرح بهذه السياسة بسبب الظرف الاستعماري. فجاءت هذه الدراسة لتقرأ القانون الأساسي للجمعية من وجهة نظر السياسات اللغوية.

الكلمات المفتاحية: سياسة لغوية؛ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ القانون الأساسي للجمعية العلماء؛ لسانيات اجتماعية.

Abstract:

The historical Association of Algerian Muslim Ulemas (muslim scholars) has outlined in its basic law the broad lines of its language policy; first, by clarifying the status of its decision-makers, the public it addressed, and then by attempting to describe the Algerian sociolinguistic situation, define the objectives of this policy and finally adjust its strategies, knowing that the association never revealed the policy because of the colonial situation. This study is a reading of the basic law of the Association from a point of view of language policies.

Keywords: language policy; Association of Algerian Muslim Ulemas; basic law of the Association; sociolinguistic.

*- المؤلف المراسل.

مقدمة:

التجربة اللغوية لجمعية العلماء المسلمين التاريخية كانت ولا تزال من أغزر التجارب اللغوية نتائج في العصر الحديث، فليس من الصدفة أن تجلب إليها الأنظار ويلتفت إليها الدارسون-على مختلف مشاربهم- بالبحث والتحليل والتقييم.

إلا أن جل هذه الدراسات، عالجت الإنجازات اللغوية للجمعية من زاويتي التربية والتعليم، وقد أسالت في ذلك حبرا كثيرا ولا تزال، حيث راحت تعدد المدارس والشُعَب والمكاتب التي استطاعت الجمعية تشييدها، وعدد المنتسبين والمتخرجين فيها، وعدد البعثات الطلابية للخارج، والجهود الجبارة للمشايخ والمعلمين، والوسائل والمناهج التعليمية التي استطاعت الجمعية توفيرها وحتى تطويرها..

هذه في الحقيقة سطحية شديدة غرقت فيها هذه الدراسات، لأنها حصرت كل الإسهامات اللغوية للجمعية في التعليمية فقط، وحولت علماءها إلى مجرد معلمين مثابرين، مما يعطي انطبعا باردا، وخيالا باهتا عن الجمعية، لأنها تصور جهود علماءها كأنما يحكمها قانون الفعل ورد الفعل، أو لنقل الغيرة والحماس الفعال، أو كما يقال "الأزمة تلد الهمة".

إلا أن النظرة اللسانية الاجتماعية لنشاطات الجمعية، ومنجزاتها اللغوية يعطي انطبعا مغايرا تماما، لأن اللسانيات الاجتماعية تتناول مثل هذه الجهود اللغوية، بمنهجية علمية هدفها البحث عن مدى احترام الجمعية لعلاقة اللغة بالمجتمع، ومن هنا تستشف هوية المتدخل وطبيعة قراراته اللغوية الاجتماعية.

فمما لا شك فيه أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية خاضت صراعا لغويا حادا ضد السياسة اللغوية الاستعمارية. فهل هذا الصراع من الوجهة اللسانية الاجتماعية وبموازين السياسة اللغوية يرقى إلى مستوى السياسات اللغوية؟ لأن رسم سياسة لغوية ناجحة له آليات منهجية غاية في الدقة، فهل التزمت جمعية العلماء بهذه الآليات؟ أم ابتكرت أحسن منها؟ وكيف كان تطبيق هذه الآليات بدءًا من قانونها الأساسي؟ وهل جاء

مطابقا لشروط رسم السياسات اللغوية بالمعايير العلمية التي تشترطها اللسانيات الاجتماعية أم كان قانونها وقراراتها اللغوية الاجتماعية قرارات اعتباطية؟

هذا المقال المتواضع ينتهج المنهج الوصفي، ويحاول الإجابة على هذه الأسئلة المحورية، وفق خطة بدأت بمدخل تأسيسي لمفهوم السياسة اللغوية ونشأتها، تليه أربعة عناوين محورية هي:

أولاً: السياق العام لظهور جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م.

ثانياً: تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ثالثاً: لمحة عن القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

رابعاً: جمعية العلماء وقانونها الأساسي من منظور السياسات اللغوية.

I - مرحلة تقييم الوضعية اللسانية/ اللغوية الاجتماعية الجزائرية عند الجمعية حسب قانونها من وجهة نظر السياسات اللغوية.

II - مرحلة تحديد الأهداف عند الجمعية حسب قانونها من وجهة نظر السياسات اللغوية.

III - مرحلة تحديد وسائل التنفيذ عند الجمعية حسب قانونها من وجهة نظر السياسات اللغوية.

IV - القوانين التي تحدد جغرافية عمل الجمعية من وجهة نظر السياسات اللغوية.

V - قوانين تمويل الجمعية من وجهة نظر السياسات اللغوية.

مدخل مفاهيمي:

الدراسات المتخصصة في السياسات اللغوية أكدت أن التدخل في تسيير الأوضاع اللغوية ليس سلوكا جديدا، ومما يثبت ذلك، تلك القوانين التي بواسطتها حاول الإنسان القديم تقنين استعمالاته اللغوية، كما يثبت ذلك أيضا، قرارات اختيار السلطات الحاكمة للغة إدارة دولتها، وهو أمر متكرر حدوثه في التاريخ القديم والحديث، وهي قرارات سياسية بامتياز، والسَّاسَة على قدر كبير من الذاتية. فكل هذه التدخلات المتعمدة على اللغة، لم

تكن لها أسس علمية نظرية تحترم علاقة اللغة بالمجتمع، ولم تكن ثمرة استقصاءات ميدانية، لأنها لم تكن نتيجة جهود أهل اختصاص من اللسانيين الاجتماعيين¹.

إن آراء ودراسات اللسانيين الاجتماعيين لعلاقة اللغة بالمجتمع، والمنهج العلمي الأمثل لإدارة تعدد لغوي ما ظهرت إلا حديثا، ويكاد يقع الاتفاق على أن "تقييس" اللغة التشيكية، هي أول محاولة حديثة في مجال السياسة اللغوية، والفضل في ذلك يعود لـ 'حلقة براغ' التي قدمت دراسة علمية جادة في ذلك².

وليس ببعيد عن ذلك، وفي سنة 1906 يقول 'أنطوان مي' Antoine Meillet 'رغم كونه تلميذا لـ "دي سوير": "إنه من الواجب أن نحدد مع أي بنية اجتماعية تتفق بنية لغوية معينة، كما أنه من الواجب أن نحدد كيف تتمثل تغيرات البنية الاجتماعية، بطريقة عامة، في تغيرات في البنية اللغوية"³، وهذا فيه توجيه للباحثين نحو استكشاف العلاقات التي تحكم حركة اللغة في مجتمع متعدد اللغات، لذا ليس غريبا أن نجد 'مي' يتحدث عن أوروبا اللغوية ويدلي برأيه في ذلك⁴.

لقد أقامت اللسانيات البنوية لدى سويسر صرحها على المنهج الوصفي، لذا هي تأطر نظرتها للغة في وصفها لذاتها ومن أجل ذاتها⁵، وهي بذلك تقصي كل ما هو اجتماعي

¹ - voir Louis-Jean Calvet, (1996), Les politiques linguistiques, 1^{ère} édition, Coll Que sais-je, Puf, Paris, P20.

² - ينظر المرجع نفسه، ص 14.

³ - محمود السعران، (1963)، اللغة والمجتمع، ط2، دار المعارف، مصر، ص62.

⁴ - voir Louis-Jean Calvet, (1996), Les politiques linguistiques, P4.

⁵ - voir De Saussure, (2002) cours de linguistique generale, edition Talantikit, Bijaia, Algerie, p351.

في اللغة، وفي المقابل نجد تيار اللسانيات الاجتماعية يتطور بشكل مستقل عن البنيوية ويوجه كل اهتمامه لعلاقة اللغة بالمجتمع⁶.

فجديد ستينيات القرن الماضي؛ هو اقتناع علماء اللغة بأن اللسانيات الاجتماعية لها القدرة على إضاءة جل ماهو غامض من تفاعل البنية اللغوية بالبنية الاجتماعية⁷. فلا غرابة أن نرى 'فيشمان' Fishman يؤكد على أن السياسة اللغوية هي من صميم اللسانيات الاجتماعية، وهو ما لاحظته 'لويس جان كالفي' Louis Jean Calvet من ارتباط السياسة اللغوية بتطور اللسانيات الاجتماعية، فما ازدهر هذا العلم إلا نتيجة ازدهار السياسة اللغوية⁸.

فمصطلح 'السياسة اللغوية' 'Politique linguistique' بالفرنسية و'language Policy' بالإنجليزية، ظهر عند فيشمان في كتيب نشره سنة 1970، وكانت مرجعيته المعرفية

⁶ - ينظر عبد الحميد دباش، (ماي 2004)، "اللغويات الاجتماعية"، مجلة الأثر، العدد 3، مجلة الآداب واللغات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص14.

⁷ - ينظر هدرسون، (1990)، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عياد، ط2، عالم الكتب، مصر، ص12.

⁸ - voir Louis-Jean Calvet, (1996), Les politiques linguistiques, P24.

هي 'اللسانيات التطبيقية' * 'Linguistique Appliquée' و'اللسانيات الاجتماعية' ** la 'SocioLinguistique'، وقد كانا في طور النشأة، وما زال العلماء -آنذاك- لم يتفقوا على تسميتهما⁹.

* ظهر المصطلح سنة 1946، وأصبح فرعاً من فروع اللسانيات العامة إلى أن انشق عنها وأصبح قسماً لها منذ حوالي ثلاثين عاماً، فهو في حقيقته علم يستثمر نتائج علوم أخرى ذات صلة ما باللغة.. ويستغل هذه العلوم في حل مشكلات اللغة التي تواجهها في ميادين غير لغوية كميدان تعلّم اللغة الأولى والثانية وتعليمها وإدارة التعدد اللغوي والتخطيط اللغوي وعلاج اضطرابات الكلام والترجمة وإعداد المعاجم وأنظمة الكتابة.. فتفرع هذا العلم إلى عديدة علوم (علم اللغة التعليمي، علم اللغة الاجتماعي، علم اللغة النفسي..). ينظر محمد فتّيح، (1989)، في علم اللغة التطبيقي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص12-15. وينظر عبده الراجحي، (1995)، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دط، دارالمعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، ص2-9. وينظر صالح لعبد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ط3، دارهومة، الجزائر، ص11-19.

** أغلب المصادر اتفقت على أن المقابل العربي لمصطلح "Sociolinguistique" هو "علم اللغة الاجتماعي"، يرى 'فيشمان' أن اللسانيات الاجتماعية تختبر التفاعل بين مظهرين من مظاهر السلوك الإنساني هما: استعمال اللغة والترتيب الاجتماعي للسلوك.. فهدف اللسانيات الاجتماعية إذاً هو البحث عن التنوع التلازمي للظاهرة اللغوية الاجتماعية، لأن التنوع تنوعان؛ تنوع لغوي وآخر اجتماعي وبينهما تنوع ملازم قد يمس الشكل أو المحتوى أو هما معاً. ينظر المجبول سلطان ناصر، نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، "رسالة ماجستير"، معهد اللغة العربية، الجامعة الملك سعود، إشراف محي الدين عثمان محسوب، نوقشت سنة 1427هـ، عدد الصفحات 392، نشرت سنة 2006، ص66. ينظر روبرت ل كوبر، (2006)، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، دط، إصدار مجلس الثقافة العام، ليبيا، ص91. وينظر

Jean Dubois et autres, (1999), Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage ,
edition2.Larousse.Paris ,P435-436.

⁹ ينظر روبرت ل كوبر، (2006)، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي، ص68. وينظر

هذا ما جعل تعريف السياسة اللغوية غير مستقر بعد، وإن كان من أشهر تعاريفها تعريف 'لويس جان كالفي'، الذي يقول فيه: " نحن نعتبر السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن"¹⁰.

أولاً: السياق العام لظهور جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م:

إن إنشاء جمعية إصلاحية جزائرية في ظل الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1962)، لم يكن بالأمر الهين، حتى أن مناوأة الاستعمار للجمعية ظل حتى بعد تأسيس الجمعية، يقول ابن باديس في جويلية 1933م: "أفتكون في الهند جمعيات للعلماء تقوم بأعمالها بغاية الحرية والهناء عشرات من السنين تحت السلطة الإنجليزية الغاشمة القاسية وتضيق صدوركم أنتم عن تكوين جمعية واحدة للعلماء المسلمين بالجزائر تحت المبادئ الجمهورية العادلة المشعة بعلومها على الأمم فتتناهضوها وهي ما تزال في المهدي؟"¹¹.

فلولا أن الله قيض لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ظروفًا وعوامل ساعدت على ميلادها، ما تأسست، ولكان حال الجزائر على غير ما هي عليه الآن، يقول

Louis-Jean Calvet, (1999), La Guerre des Langues et les politiqueslinguistiques, Hachette Littératures, France, 154 et 158 .p

¹⁰- Louis-Jean Calvet, (1999), La Guerre des Langues et les politiqueslinguistiques , p 155-154.

et voir Louis-Jean Calvet, (2011), La Sociolinguistique, 7^e édition Coll Que sais-je, Puf, Paris, P110

¹¹ - ابن باديس، (2009)، ابن باديس حياته وآثاره، د ط، دار الأمة، الجزائر، ج 3، ص 283.

محمد البشير الإبراهيمي (1966م): "لو تأخر ظهور جمعية العلماء عشرين سنة أخرى لما وجدنا في الجزائر من يسمع صوته"¹².

فماهي هذه العوامل المساعدة على تأسيس جمعية العلماء؟ وماهي العوامل التي تخص السياسة اللغوية لجمعية العلماء المسلمين. يمكن أن نجعلها في الآتي¹³:

1- العوامل اللغوية:

✓ تراجع اللغة العربية عن وظائفها الحيوية لصالح الفرنسية: حيث انفردت اللغة الفرنسية بكل المجالات، وأصبحت اللغة العربية غريبة في بلدها وبين أهلها، بل سعت الإدارة الفرنسية إفراغ اللغة العربية حتى من حملتها الثقافية، ومن ذلك كتابة الكتب الدينية وحتى القرآن بالعامية، بل تعدى الخوف على العاميات أن تزول بفعل كثرة المقترض الذي فرضته الإدارة الاستعمارية، وتعليمها، ووسائل إعلامها، ومختلف نشاطاتها الثقافية والاقتصادية¹⁴.

✓ تفشي الأمية وتراجع تعليمية اللغة العربية في الجزائر: لقد كان "العرب يتقنون كلهم القراءة والكتابة وفي كل قرية كانت توجد مدرستان" في 01/20/ 1834 كما ينقل فرحات

¹² - تركي رايح عمامرة، (2004)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956)، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص 43. نقلا عن مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد 21، سنة 1966، ص 151.

¹³ - ينظر محمد البشير الإبراهيمي، (1997)، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج1، ص 181-182.

¹⁴ - ينظر تركي رايح، (1981)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 94.

عباس عن الجنرال الفرنسي 'أفيلّا' Avila¹⁵. لكن بعد قرن وثلث من الاحتلال، بلغت نسبة الأمية بين الجزائريين إلى 94.9% بين الرجال و98.4% بين النساء، رغم أن الإدارة الاستعمارية لم تسمح بالتعلم إلا لما نسبته نسبتها 5.1% بين الرجال و2.6% بين النساء¹⁶..

✓ "الغزو من الداخل": وسي بذلك؛ نظرا لأنه يخص البرامج التعليمية، ونشاطاتها التكميلية المختلفة (الأناشيد، الرسم، المسرح، الموسيقى، الألعاب الرياضية..) والتي تقدم بطرق مقنعة جذابة مشوقة¹⁷ خدمة لمكانة اللغة الفرنسية في نفوس المتعلمين، في ذات الحين استبعدت اللغة العربية حتى من النشاطات المدرسية اللاصفية، بهدف تحطيم الشخصية الوطنية.

فلالوم على الطفل الجزائري إذا تلاعبت فرنسا الاستعمارية بلاشعوره، وجعلته بمكرها يقارن بين موظفها المسمى 'شيخ العربية'، تختاره غالبا لجهله بقواعد التعليم وشذوذ هندامه وسوء تصرفه، ويزيد هذا الإخراج المفتعل سوءا، أنّ حصص الدروس نصوصها سخيفة، ركيكة، مثيرة للسخرية، وتلميها مباشرة عن قصد، دروس المواد الفرنسية، الموكلة غالبا إلى معلمة ذات كفاءة تعليمية وبيداغوجية وعلمية عالية، وبهيئة أنيقة، تفوح منها الروائح العطرة عند التجوال بين الصفوف.. فيوجد من كهول جيل الاستعمار من لا يزال

¹⁵ - فرحات عباس، (2006)، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رجال، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص58. وينظر أبو القاسم سعد الله، (1992)، الحركة الوطنية 1900-1930، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج2، ص60.

¹⁶ - ينظر تركي رابح، (1981)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ص95.

¹⁷ - ينظر المرجع نفسه، ص119.

- إلى يومنا- يُكِنُّ للعربية الكراهية شديدة ويشعها في محيطه من جراء هذه الممارسات الاستعمارية الخبيثة¹⁸.

✓ خطر جماعة النخبة: حيث نجح الاستعمار في زعزعة ثقمتها بموروثها العربي الإسلامي، وأضعف شخصيتها الوطنية حتى أصبحت تطالب بتعميم اللغة الفرنسية، وترى اللغة العربية غير مثمرة¹⁹. فأصبحت هذه الجماعة معول هدم لغوي سيعمل على هدم كل مقومات شخصية الوطنية، خاصة وأنها تؤمن بمؤامرة " تقسيم اللغة العربية إلى ثلاث لغات يمكن إهمالها جميعا في التعليم"²⁰.

¹⁸ - ينظر صالح بن القبي، (2005)، "مآسي اللغة العربية طيلة الاحتلال الاستعماري ومآثرها"، مجلة اللغة العربية (العربية من المحنة الكولونيالية إلى إشراقة الثورة التحريرية)، عدد ممتاز، 2005، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر ص 211-212.

¹⁹ - ينظر أبو القاسم سعد الله، (1992)، الحركة الوطنية 1900-1930، ج 2، ص 170.

²⁰ - تركي رايح، (1981)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ص 131. ويقول عبد الفتاح عفيفي: " بصفة عامة فإن كل لغة لها جانبان: - جانب رسمي يلتزم باستخدام الفصحى في المجالات السليمة في بناء الجملة والعبارة - وجانب آخر غير رسمي يقوم على أساس لهجات عامية مختلفة يتحدث بها الناس (العامية والخاصة) في أسواقهم وبيوتهم وحياتهم اليومية". يراجع عبد الفتاح عفيفي، (1995)، علم الاجتماع اللغوي، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 119. وهو المعنى الذي أعطاه 'فرجسون' للثنائية اللغوية. إن اللغة العربية من دون شك ينطبق عليها هذا التقسيم نظرياً، ولكن الإدارة الفرنسية حاولت - نظرياً وميدانياً- أن تخرج وضع اللغة العربية عن الثنائية إلى الثلاثية اللغوية 'triglossie'. أي ظهور اللغة العربية في ثلاثة مستويات هي: 1- المستوى الفصيح (أعلى مراتبها لغة القرآن. واعتبرتها فرنسا لغة منقرضة مثل اللاتينية). 2- المستوى العامي: (يشكل النمط الغالب على حديث الناس، فهو غير مكتوب ولا مقعد، وله تنوعات تتقارب وتتباعدها حسب الانتشار الجغرافي. ومن التناقض الصارخ في السياسة اللغوية الفرنسية أنها تعتبر هذا المستوى غير قابل للتعليم ثم تعتمد على تأليف الكتب المدرسية به مع مزجه باللغات الأجنبية). 3- المستوى المتوسط بينهما: (اختلف في تسمية هذا المستوى بين: اللغة العربية الوسطى والحديثة والمعاصرة، العربية الفصحى المشتركة، العربية النمطية وهو الذي شاع استعماله على ألسنة الساسة وفي

✓ فرنسة الأمازيغيين: أو بعبارة أدق زرع بذرة النزعة الانفصالية على أساس لغوي وثقافي.

✓ الحرب اللغوية المفتعلة بين الفصحى وعامياتها: وهذا ما افتعلته فرنسا الاستعمارية، بل حاولت زرع بذوره حتى بين العربية والأمازيغية، وقد شملت هذه الحرب حتى الخط العربي.

✓ هدم البنية الداخلية للغة العربية: بمحاولة تشويه جميع مستوياتها والترويج لعاميات مهجنة يتم تدريسها على أنها اللغة العربية الفصحى.

2- العوامل السلبية غير اللغوية، ومنها²¹:

- نشر الطُّرق الصوفية للأمية والوثنية ومساهمتها في تخدير الشعب بشعوذاتها.
- ترويج فرنسا الاستعمارية للدعوات الاندماجية، والتي استجابت لها فئة جماعة النخبة.
- تقويض الإدارة الفرنسية لمقومات الشعب الجزائري من لغة ودين وتاريخ.

3- العوامل الإيجابية غير اللغوية، ومنها²²:

أ- انتشار الوعي عند الشعب الجزائري: فالتطور الفكري على الصعيدين السياسي والاجتماعي، والذي نتج عن الحرب العالمية الأولى، زاد من احتضان الشعب الجزائري للبذور

لغة الإدارة.. وهي أيضا لغة مكتوبة ولكنها تتساهل في الحركة الإعرابية نطقا، ولا تحتفل بالبلاغة والبديع. وطالما هي لغة نخبوية ترمز للقومية فهي لغة أجنبية من منظور فرنسا).

²¹ - ينظر أحمد الخطيب، (1985)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 94-95.

²² - ينظر محمد البشير الإبراهيمي، (1997)، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 1، ص 181-182.

الإصلاحية للجيل الأول من المصلحين وجيل المتأخرين* وتأثره بدعوة الإصلاحية لكل من الأفغاني ومحمد عبده.

ب- النهضة التعليمية والتربوية: التي أسس لها عبد الحميد بن باديس في قسنطينة منذ عام 1913م.

ج- انتشار الصحافة العربية عامة كجريدة المنار، والجزائرية خاصة في أوائل العشرينيات.

ثانياً: تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

على أعمدة جريدة 'الشهاب' لابن باديس، دعا في شهر فبراير 1931م إلى إنشاء جمعية العلماء، وشقّ هذه الدعوة بتحفيز جعله كجائزة قدرها ألف فرنك لمن يسعى في إنشاء هذه الجمعية، وألف فرنك أخرى لصندوقها إذا ظهرت إلى الوجود²³.

وفعلاً: على الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء 17 ذي الحجة 1349هـ الموافق 5 ماي 1931م، وفي 'نادي الترقّي' بعاصمة الجزائر، اجتمع اثنان وسبعون من علماء الجزائر وطلبة العلم، وجاء الاجتماع بوصفه جمعية عمومية لوضع القانون الأساسي للجمعية. اجتمع المجلس الإداري المنتخب، عند الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه، بغياب عضوين هما: ابن باديس وحسن الطرابلسي، لانتخاب رئيس له، وتوزيع المهام على أعضائه، وتشكل المجلس على النحو التالي:

1- 'عبد الحميد بن باديس' رئيساً.

* الجيل الأول ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن أعلامه: الشيخ صالح بن مهنا (ت 1907م)، والشيخ عبد القادر المجاوي (1848 - 1913)، والشيخ محمد بن خوجة (1865-1917)، والشيخ عبد الحليم بن سماية (1866-1933). أما المتأخرين فهم الطلبة الأوائل الذين أنهوا دراساتهم في البلاد العربية (الحجاز ومصر وتونس) وعادوا وكان منهم: البشير الإبراهيمي، والطبيب العقبي، ومبارك الميلي، وطفيش. ينظر عمار طالبي: ابن باديس، (2009)، ابن باديس حياته وآثاره، ج1، م1، ص19-47.

²³ - ينظر أحمد الخطيب، (1985)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، ص

- 2- 'محمد البشير الإبراهيمي' 'نائباً للرئيس'.
- 3- 'محمد الأمين العمودي' 'كاتباً عاماً'.
- 4- 'الطيب العقبي' 'نائب الكاتب العام'.
- 5- 'مبارك الميلي' 'أميناً للمال'.
- 6- 'إبراهيم بيوض' 'نائباً لأمين المال'.

أما في يوم الموالي (الأربعاء) 6 ماي 1931م، فأنحصر جدول أعماله في عقد أول اجتماع للمجلس الإداري في نادي الترقى رغم غياب ابن باديس، لذا فقد ترأس هذه الجلسة البشير الإبراهيمي. وتم فيها إعادة النظر في القانون الأساسي، فأقره المجلس الإداري بالإجماع، وقرر المجلس ترجمته إلى اللغة الفرنسية وتقديمه للحكومة الفرنسية طالباً التصديق.²⁴

ثالثاً: لمحة عن القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تجدر الإشارة بداية إلى أن تركيبة الجمعية عند انطلاقتها لم تقص أي أحد من التيارات الثقافية الإسلامية للجزائر، بما فيها الطرق الصوفية والإباضيين.²⁵

إن القانون الأساسي للجمعية يتكون من خمسة أقسام هي:

- 1- الجمعية: ويتكون من ثلاثة فصول.
- 2- غاية الجمعية: ويتكون من ثلاثة فصول.
- 3- أعضاء الجمعية: ويتكون من سبعة فصول.
- 4- مالية الجمعية: ويتكون من ستة فصول.
- 5- المجلس الإداري والاجتماعات العامة: ويتكون من أربعة فصول.

²⁴ - ينظر محمد البشير الإبراهيمي، (1997)، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، ص71-72.

²⁵ - ينظر علي مراد، (2007)، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، ترجمة محمد يحياتن، دط، دار الحكمة، الجزائر، ص 150.

فعدد فصول القانون في ثلاثة وعشرين فصلا، صادقت عليه الهيئة العامة لجمعية العلماء في اليوم الأول من الاجتماع العام أي في 05 ماي 1931م. ثم حسب الأصول الإدارية، تقدمت الجمعية بطلب الترخيص من الإدارة الفرنسية بدار عمالة العاصمة 'd'Alger Préfecture'، لكن الملفت للانتباه هو حصول الجمعية بصورة سريعة ومفاجئة على الموافقة والاعتماد بتاريخ 22 ماي 1931م. وأعلن على التصريح في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 31 ماي 1931 على النحو التالي: "بتاريخ 22 ماي 1922 جرى التصريح في مركز عمالة الجزائر لجمعية علماء الجزائر التي تهدف إلى محاربة الآفات الاجتماعية، وغيرها وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين والمراسيم الجاري بها العمل. إن مركز الجمعية الاجتماعي في العاصمة هو: 'نادي الترقى' - 09 ساحة الجمهورية"²⁶.

ومما جاء في القانون الأساسي للجمعية²⁷:

الفصل الأول: تأسست في عاصمة الجزائر جمعية إرشادية تهذيبية تحت اسم 'جمعية العلماء المسلمين الجزائريين' مركزها الاجتماعي بالجزائر في 'نادي التقدم' (الترقي) ساحة الجمهورية.

الفصل الثاني: هذه الجمعية مؤسسة طبق نظام الجمعيات المبينة بالقانون المؤرخ بغرة جويلية عام 1901.

الفصل الثالث: لا يسوغ لهذه لجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية.

²⁶ - أحمد الخطيب، (1985)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، ص 112.

²⁷ - أبو القاسم سعد الله، (1992)، الحركة الوطنية 1900-1930، ج2، ص 433. وأحمد الخطيب، (1985)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، ص 265-269. نقلا عن القانون الأساسي للجمعية، المطبعة الجزائرية الإسلامية، قسنطينة، 1937م. ونشير إلى أن القانون قد جرى تعديله في أكتوبر 1951م.

الفصل الرابع: القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري بها العمل.

الفصل الخامس: تتذرع الجمعية للوصول إلى غايتها بكل ما تراه صالحا نافعا لها غير مخالف للقوانين المعمول بها. ومنها أنها تقوم بجولات في القطر في الأوقات المناسبة.

الفصل السادس: للجمعية أن تؤسس شُعبًا في القطر وأن تفتح نوادي ومكاتب حرة للتعليم الابتدائي.

الفصل الرابع عشر: مالية الجمعية تتركب على مجموعة اشتراكات الأعضاء العاملين والمؤيدين والشرفيين.

الفصل الخامس عشر: للجمعية الحق في طلب وقبول إعانات مالية من السلطات الحقوقية.

الفصل التاسع عشر: يصرف مال الجمعية فيما تقتضيه مصلحتها ويوجبه الوصول إلى غايتها المبينة بالفصل الرابع من هذا القانون الأساسي.

رابعاً: جمعية العلماء وقانونها الأساسي من منظور السياسات اللغوية:

إن جمعية العلماء المسلمين، هي أولاً جمعية غير سياسية، وهي ثانياً ذات طابع إصلاحي اجتماعي، أما ثالثاً فهي مُعْتَمَدة لدى إدارة الاحتلال. وقانونها الأساسي من منظور السياسة اللغوية يحدد الأطر القانونية والمرجعية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهنا تكمن أهميته اللسانية الاجتماعية:

1- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، جمعية غير سياسية وذات طابع إصلاحي اجتماعي. أي أنها لا تمثل مستوى دولة، ولا تشغل أي منصب في الدولة، ولا تنوب عن الدولة في أي مهمة من مهام الدولة.

2- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ليست بمستوى حكومة، لا تمثل أي جهة حكومية: فلا تملك أي سلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية.

3- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين -وفقا لما سبق- ليس بين يديها أي صلاحيات سياسية. ولكن رغم كل ذلك؛ لا تمنعها اللسانيات الاجتماعية من رسم سياسة لغوية، إذ السياسات اللغوية تقر بإمكانية إنشاء سياسة لغوية من طرف جماعة محدودة أصغر من الدولة²⁸.

4- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تؤكد أنها جمعية إرشادية تهذيبية، فحتى لو صرحت الجمعية في قانونها الأساسي أن هدفها محاربة الآفات الاجتماعية، وليس من حقها التدخل في المسائل السياسية، فإن الجمعية بالمنظور اللساني الاجتماعي لا يمكن فصلها -بعدها راسمة لسياسة لغوية- عن العمل السياسي ولا الثقافي والاقتصادي. لأن "خلف كل حرب لغوية حرب من نوع آخر: اقتصادية أو ثقافية أو غيرها"²⁹، فالحمل في مجال السياسة اللغوية، هو عمل على أهداف سياسية وإن لم يُرد أصحابه ذلك، إذ الصراعات اللغوية وجه من وجوه الصراعات السياسية³⁰، لذا يؤكد كثير من الدارسين لنشاطات للجمعية أن أهدافها غير المعلنة كانت أهدافا سياسية³¹، أو على الأقل تطورا في مسارها الإصلاحي.

5- شرعية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وقانونيتها فازت بهما بمجرد اعتراف إدارة الاحتلال الفرنسي بها، التي تمثل السلطة الحاكمة للجزائر آنذاك. وهذا يعني أن كل نشاطات الجمعية شرعية إذا لم تخرج عن إطار ما حدده قانونها الأساسي. فظاهر إذاً، أن الجمعية تحت سلطة الدولة، لكن ظروف الاحتلال فرضت على الجمعية التحرك خارج إطار قوانين هذه الدولة، وبعيدا عن أعين سلطة الإدارة الفرنسية في كثير من

²⁸ - voir Louis-Jean Calvet, (1999), La Guerre des Langues et les politiqueslinguistiques , p155.

voir Louis-Jean Calvet, (2011), La Sociolinguistique, P110.

²⁹ - Louis-Jean Calvet, (1999), La Guerre des Langues et les politiqueslinguistiques , p282.

³⁰ - ينظر المرجع نفسه، ص 282.

³¹ - ينظر أبو القاسم سعد الله، (1986)، الحركة الوطنية 1930-1945، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب،

الجزائر، ج3، ص85.

الأحيان، نظرا لمحاولات فرنسا الاستعمارية محاصرة نشاطات الجمعية، من باب تدارك خطأ التسرع في الموافقة على طلب اعتمادها.

6- الانخراط والانتماء إلى الجمعية أصبح بنص قانونها الأساسي انتماء قانونيا تؤطره قوانين الدولة، ونشاط العضو الجديد يجب أن يكون مؤطرا بأهداف واستراتيجية الجمعية، حتى تأخذ إسهاماته اللغوية طابع السياسة اللغوية للجمعية.

7- واجبات راسمي السياسة اللغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد حددها القانون الأساسي للجمعية، ولكن من الواجبات الجديدة ما يطرأ مع طوارئ الظروف، وهو ما ظهر عند التنفيذ فعلا. فمثلا؛ وجوب التزام خطة عمل الجمعية المتفق عليها عن طريق الشورى لا الخطة المفروضة من الرئيس، استبعادا لاستبداده بفكر الجمعية وقد أقر ابن باديس والشيخ العقبي على هذه الفكرة في الاجتماع العام للجمعية في جوان 1931م³². وهذا يؤكد على أن السياسة اللغوية للجمعية لم تكن مسودة مشروع مفروض ملزم للجميع إلا بالتوافق والرضا، مما ينزع عنه طابع الإكراه سواء على مستوى المخططين أو المخطط لهم، وهذا مما يضمن فعلا النجاح لأي سياسة لغوية.

8- تعريف العالم عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: جاء في القانون الأساسي في الفصل الثاني عشر: "الأعضاء العاملون هم الذين يصح أن يطلق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري بدون تفريق بين الذين تعلموا ونالوا الإجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية والذين تعلموا بالمعاهد العلمية الإسلامية الأخرى".

إن اسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يفرض على المنتسبين إليها شرط الحصول على شهادة العالمية، لذلك يقول الطيب العقبي: "اتفقت الكلمة، واتحدت الآراء على تسميتها باسم 'جمعية العلماء المسلمين الجزائريين'، ليكون الاسم جامعا مانعا، وعنوانا صادقا على هذه الجمعية الصالحة الصادقة؛ فكان لكل عالم مسلم جزائري حق الدخول فيها كعضو عامل، ولكل مسلم جزائري حق الانتساب إليها كعضو مؤيد، فتأسست وهي تشتمل على المصلحين والطرقين والمالكين والإباضيين؛ ولم ينظر فيها إلى مذهب دون آخر ولا طريقة دون غيرها.. وقد اتفقوا جميعا على قانونها الأساسي، وتعاهدوا على العمل

³² - ينظر ابن باديس، (2009)، ابن باديس حياته وآثاره، ج3، ص 520-521.

به.. وإن في الصورة (الفوتوغرافية) للاجتماع الأول العام لهذه الجمعية لشاهد على ما نقول³³.

ولكن تحديد صفة العالم هو من اختصاص لجنة معينة من مجلس الإدارة، فإذا فاز بالعضوية أحدهم، عرّف بأنه عضو عامل حاصل على شهادة العالمية، أي هو محسوب لا على العلماء ولكن على العلماء العاملين الهادفين³⁴.

يقول ابن باديس -رحمه الله-: ".. أُلقيتُ خطاب الافتتاح والترحيب وعرفت الجميع بأن المنتخبين لا بد أن يكونوا من أهل العلم كما تنص عليه المادة السابعة من القانون الأساسي للجمعية التي تقول: «الأعضاء العاملون هم الذين يصح أن يطلق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري بدون تفريق بين الذين تعلموا ونالوا الإجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية وبين الذين تعلموا بالمعاهد العلمية الإسلامية الأخرى» وعرفت الجمع بأن مجلس الإدارة عين لجنة لتقييد أسماء من ينطبق عليهم هذا الوصف المذكور في المادة وأنها تقبل من كانت له شهادة أو كان باشر التعليم أو كان يشار إليه بالعلم في قومه وأنه بعد تقييد أسماء المنتخبين يكون الانتخاب³⁵.

إن هذه الاحتياطات التي يتخذها أصحاب القرار من علماء الجمعية، هي من وجهة نظر السياسات اللغوية، تمسك بشرعية تنفيذ السياسة اللغوية لراسمها رأسا دون غيرهم، لأن مما يفسد تنفيذ المشاريع توكيل الإشراف عليها وتنفيذها لغير راسمها كما يقول الإبراهيمي³⁶ وهو ما تؤكد السياسات اللغوية³⁷.

وفي مثل هذه المراحل من التنفيذ، قد تتعرض السياسة اللغوية للقرصنة من قبل أصحاب المطامع السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من أصحاب الأهداف غير اللغوية. وإن

³³ - الطيب العقبي، (2016)، الطيب العقبي-الأعمال الكاملة-، جمع وتوثيق وتعليق كمال عجالى ومحمد زمران، ط1، رواي للثقافة والإعلام، الجزائر، ج1، ص 440. نقلا عن البصائر: ع 46، 1936/12/04.

³⁴ - ينظر أبو القاسم سعد الله، (1992)، الحركة الوطنية 1900-1930، ج2، ص 385.

³⁵ - ابن باديس، (2009)، ابن باديس حياته وآثاره، ج3، ص20.

³⁶ - ينظر محمد البشير الإبراهيمي، (1997)، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج2، ص 429.

³⁷ - voir Louis-Jean Calvet, (1996), Les politiques linguistiques, P20.

كان هذا لا يعفي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الأهداف السياسية لسياستها اللغوية.

9- جاء في الفصل الثالث عشر: "الأعضاء المؤيدون والأعضاء المساعدون يشملون كل من راق له مشروع الجمعية من غير الطبقة المبينة بالفصل المتقدم وأراد أن يساعدها بماله وأعماله على نشر دعوتها الإصلاحية". فالمتعاطفون وغير المنتمين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الجمعية لا تتحمل مسؤولية نشاطاتهم. وإلا لأمكن لأعداء الجمعية استغلال سياستها اللغوية وهو أخطر ما قد تُبتلى به مثل هذه المشاريع، خاصة إذا تم تسييس سياستها اللغوية من طرف أتباع فرنسا التي انطلت عليها حيلة العلماء للظفر بشرعية رسم سياسة لغوية للشعب الجزائري خارج إطار السياسة اللغوية لفرنسا الاستعمارية. وهذا سيدفع الإدارة الفرنسية إلى محاولة استغلال السياسة اللغوية للجمعية بما يخدم مصالحها، كمحاولات فرض تدريس الفرنسية في مدارس الجمعية. وهذا يؤكد أن في السياسة اللغوية سياسة، وأن التدخل على اللغة أو اللغات له طابع اجتماعي وسياسي جم كما يقول 'كالفني'³⁸.

10- ضرورة التصدي لأعداء السياسة اللغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين: لأن فرنسا الاستعمارية تدخلت في وظائف اللغات المحلية لأغراض غير لغوية. وهدفها إدخال البلاد في تآكل وتناحر داخلي، وقد ظهر ذلك في تمكّنها من تأطير النخب المضادة لغويا للجمعية، وعلى رأسهم جماعة النخبة وبعض من الأمازيغ، وكان لهم تأثير في تعطيل المشروع اللغوي للجمعية لصالح المشروع اللغوي والثقافي الفرنسي، لولا أن من بنود القانون ما يوجب على جميع الأعضاء والمنخرطين الدفاع عن الجمعية والترويج لها.

11- كل خرق لأي من مواد القانون الأساسي، الجمعية تتحمل مسؤوليتها القانونية في ذلك. ومن هذا المنطلق نجد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حرصت حرصا شديدا على الالتزام بما في قانونها الأساسي الذي تعهدت به لفرنسا الاستعمارية، فأولاً حتى لا تعطى فرصة تدارك خطأ الاعتراف بها فتعتمد إلى حليها. وثانياً حتى تُظهر كل الضغوطات

³⁸ - ينظر المرجع السابق، ص 29. وينظر روبرت ل كوبر، (2006)، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي،

الفرنسية على السياسة اللغوية للجمعية بمظهر الممارسات غير الشرعية، فتُخرج الجمعية الإدارة الفرنسية التي تزعم أنها حاملة لواء العدالة والديمقراطية في الجزائر.

12- الجمعية تسميتها القانونية هي: 'جمعية العلماء المسلمين الجزائريين'. فهي تجمع منظم لعلماء ذوي ميول إصلاحية ديني أساسا، وميول إصلاحية لغوية واجتماعية كذلك، وهذا يزيد من تأكيد إمكانية إنشاء سياسة لغوية للجمعية. إذ "ما من زمرة إلا ويمكنها أن تضع سياسة لغوية: يُتحدث على سبيل المثال عن 'السياسة اللغوية العائلية'. ويمكننا كذلك أن نتصور شتاتا diaspora (الصم، الغجر، الناطقين باليديين...) من الناس مجتمعين في مؤتمر لإقرار سياسة لغوية"³⁹.

13- نادي الترقى بساحة الجمهورية بالجزائر العاصمة أصبح هو المركز الاجتماعي للجمعية بالجزائر، وهذا من منظور لساني اجتماعي يدل على الآتي:

أ. عاصمة المقر الإداري يكسب السياسة اللغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعدا وطنيا رغم أنها كذلك، فهي لا تمثل رأي ابن باديس من قسنطينة وإنما تمثل كل علماء ربوع الوطن.⁴⁰

ب. مركزية قرارات السياسة اللغوية: لأن العاصمة الجزائر هي المركز الإداري للدولة، ثم إن انتهاج سياسة مركزية التسيير لإدارة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سيزيد من حظوظ نجاح سياستها اللغوية، ويضمن عدم تفرق الأهداف وتشتت الجهود فتقع فريسةً لتلاعب بها الأهواء والتيارات.

ج. لفظ العاصمة يُزَيِّن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بهالة من الفخامة والإجلال والرمزية: لما يختزنه مصطلح العاصمة من انزياحات دلالية، توحى بالشرعية الوطنية والحُظوة الاجتماعية الراقية والسمعة الوطنية والدولية.. ولعل هذا أيضا كان من الأسباب التي جعلت الجمعية تختار العاصمة مقرا لكلية عربية كانت تنوي إنشاءها.⁴¹

³⁹- Louis-Jean Calvet, (2011), La Sociolinguistique, P110.

⁴⁰ - أبو القاسم سعد الله، (1986)، الحركة الوطنية 1930-1945، ج3، ص 84.

⁴¹ - ينظر محمد البشير الإبراهيمي، (1997)، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، ص 88. المادة 81.

د. العمل وفق الشرعية القانونية وتجنب العمل السري: أي أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تريد من فرنسا الاستعمارية أن تشهد الجمعية بالعمل في وضوح التّهار، بلا مواربة ولا تخف ولا هروب من أعين الرقيب الإداري الفرنسي، الذي يفتعل الحجج للإجهاز على هذا المشروع الإصلاحي اللغوي. وهذا يكثر من أنصار الجمعية والمتعاطفين معها، حتى من غير الجزائريين والمنصفين من أبناء فرنسا.

1- مرحلة تقييم الوضعية اللسانية/ اللغوية الاجتماعية الجزائرية عند الجمعية حسب قانونها من وجهة نظر السياسات اللغوية:

جاء في المادة 69: "تدرس الجمعية أحوال المجتمع الجزائري من جميع جهاتها الدينية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية، وتعهّد إلى مَنْ فيه الكفاءة من أعضائها- واحدًا أو أكثر- بوضع برنامج واسع مفصّل وافٍ ببيان أصول العلل وكيفية معالجتها على وجه تألفه نفس الجزائري، فلا ينفع الدواء إلّا إذا عُرِفَت حقيقة الداء، ولا تُعرف حقيقة الداء إلّا بمعرفة أسبابه ومناسئته، والحكيم من عالج المرض بإزالة أسبابه..".

وجاء في المادة 71: "تضع الجمعية خريطة للقطر الجزائري تبين فيها مناطق العمل، وتُتبعها بفهارس تبين فيها خصائص كل منطقة وما يغلب على أهلها من أخلاق صالحة أو فاسدة، ودرجة استعدادهم للخير والشرّ وأسباب ذلك، وما يكثر في كل منطقة من البدع والتقاليد الموروثة، وأثر تلك التقاليد في مجتمعهم الخاص. فإذا أنجزت الجمعية هذا العمل تكون قد مهّدت الطريق لنفسها وأنارت السبيل، وربحت من الوقت في المستقبل أضعاف ما تضيعه في وضع هذه الخريطة وملحقاتها، وأمنت على أعمالها أن تسير على غير منهاج وعلى أوقاتها أن تضيع عبثًا وعلى أموالها أن تنفق في غير مفيد"⁴².

من منظور السياسات اللغوية هذه العملية المسحية للوضعية اللغوية لتحديد المشكلات واقتراح الحلول، تسمى بمرحلة الوصف⁴³؛ أي وصف الوضعية اللسانية/ اللغوية الاجتماعية المراد التدخل في تسييرها وصفا علميا دقيقا كما هي هذه اللغة أو اللغات في

⁴² - المرجع السابق، ج1، ص 86.

⁴³- voir Louis-Jean Calvet, (1999), La Guerre des Langues et les politiques linguistiques, P153.

السوق والأسرة.. ويهوى للبعض تسمية هذه المرحلة بمرحلة سيرورة إيجاد الوقائع⁴⁴ إذا كانت في مرحلة تنفيذ المشروع اللغوي. وهذا يعني أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم تهمل في سياستها اللغوية تقييم الوضعية اللغوية الاجتماعية الجزائرية لا قبل مرحلة الانطلاق ولا بعدها.

II - مرحلة تحديد الأهداف عند الجمعية حسب قانونها من وجهة نظر السياسات اللغوية:

يكاد يكون القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين مستوحى من القانون الأساسي لجمعية التربية والتعليم التي أسسها ابن باديس بعد عودته من تونس. والذي يحدد الأهداف كالآتي: "بني القانون الأساسي للجمعية [جمعية التربية والتعليم] من الوجهة التربوية: على تربية أبناء المسلمين وبناتهم تربية إسلامية بالمحافظة على دينهم ولغتهم وشخصيتهم (أي تحقيق كينونة الفرد وكينونة الجماعة). ومن الوجهة التعليمية المعرفية النظرية)، (ومن الوجهة العلمية التطبيقية) تعليمهم الصنائع (أي الحرف بإكسابهم القدرة على توظيف المعارف المكتسبة وتطبيق النظريات، وتدريبهم على المهارات اليدوية)، ومن الوجهة المالية: تعويد الأمة على التبرع المنظم، في المشاريع التي تعود عليها وعلى أبنائها بالنفع العام، ويقصد هنا: (الوجهة السلوكية، والخلقية والاجتماعية) أي تربية الناس على البذل والعطاء، والتكافل الاجتماعي... إلخ"⁴⁵.

⁴⁴ - ينظر دينيس داوست: التخطيط اللغوي والإصلاح اللغوي، كولماس، دليل السوسيولسانيات، ترجمة خالد الأشهب وماجدولين النهيي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص 949.

⁴⁵ - عبد القادر فضيل ومحمد الصالح رمضان، (2007)، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، ط1، دار الأمة، الجزائر، ص 182. العبارات المحصورة بين قوسين من إضافة المؤلفين لتوضيح المقصد. وينظر النص الأصلي عمار طالي: ابن باديس، (2009)، ابن باديس حياته وأثره، ج 1، م 2، ص 269.

هذه الأهداف المجملّة تأتي مفصّلة في القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، خاصة عند الحديث عن الهدف العام في الفصل الرابع، ونجد نفس الأهداف في القانون الداخلي للجمعية ومبادئها الإصلاحية وأيضاً بنوع من التفصيل، كما جاء في الفصل الثالث الخاص بمقاصد الجمعية وغاياتها وأعمالها⁴⁶:

"المادة 64: تجري الجمعية في جميع أعمالها الآتية على أربع قواعد: -تقديم الأهم على المهم -ما لا يدرك كله لا يترك كله -درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة -قليل العمل خير من كثير القول..

المادة 65: أول مقاصد الجمعية طائفة العلماء والطلبة باستعمال كل الوسائل لحملهم على التخلق بالأخلاق الإسلامية..

المادة 66: الأمة الجزائرية أمة إسلامية عريقة في إسلامها، فالإسلام هو دينها الذي تفاخر به وميراثها الخالد، والعربية لغة كتابتها ومستودع آدابها وحكمتها، فالجمعية تريد أن ترجع بهذه الأمة -من طريق الإرشاد- إلى هداية الكتاب والسنة والسلف الصالح لتكون ماشية في رقبها الروحي على شعاع تلك الهداية.

إن النظرة للسانية الاجتماعية لهذه الأمثلة من مواد القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تكشف لنا عن حقائق تخص السياسات اللغوية منها الآتي:

1- غاية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي الدفاع عن الهوية الجزائرية: عن طريق مشروع إصلاحي ذا بعد وطني؛ إذ دينياً هدفها تطهير الدين الإسلامي من البدع والخرافات، خاصة بدعة تحبيب الأُمّية التي تروج لها الطرقية، وتربوياً غايتها تنشئة جيل جزائري جديد، متسلح بالثقافة الوطنية والفكر العربي، ليتمكن مستقبلاً من تحقيق أمنية الاستقلال، ولغويا إعادة ترقية اللغة العربية وآدابها. وهذه الأهداف كلها تتجمع في حفظ الهوية الجزائرية من دين ولغة وانتماء حضاري.

2- أهداف الجمعية إجمالاً تجتمع في الهدف التربوي: وحسب رأي عمار طالبي تعود إلى "هدف واحد أساسي وهو النهضة التي تؤدي إلى الحضارة، وأول خطوة في

⁴⁶- محمد البشير الإبراهيمي، (1997)، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 1، ص 84-85.

طريق الحضارة إنما هي تكوين الإنسان وربط أفراد المجتمع في شبكة من العلاقات الاجتماعية لتحقيق هدف مشترك...» هو المحافظة على الشخصية الإسلامية العربية بكل مقوماتها⁴⁷، وكل ذلك ينطلق من التربية والتعليم. يقول الشيخ ابن باديس عن الإصلاح: "لن يصلح المسلمون حتى يصلح علماؤهم... ولن يصلح العلماء حتى يصلح تعليمهم «...» فقد صح عنه عليه الصلاة والسلام، فيما رواه مسلم أنه قال «إنما بعثت معلما»⁴⁸.

III – مرحلة تحديد وسائل التنفيذ عند الجمعية حسب قانونها من الوجهة نظر

السياسات اللغوية:

علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يدركون أن إستراتيجيات ترقية اللغات متطورة عبر الزمن، لذلك أبقوا على المجال مفتوحا أمام الإستراتيجيات التي ستنشط بها خاصة في الفصل الخامس والسادس من القانون، كما أكد القانون على حق التنقل عبر كامل التراب الوطني وفي أي وقت، كما للجمعية الحق في توسيع مجال عملها عبر خلايا تنظيمية تشرف عليها الإدارة المركزية إشرافا مباشرا.

ومن دلالات ذلك من الناحية السياسات اللغوية ما يلي:

أ- الانفتاح على الوسائط والوسائل المبتكرة: والنص صريح في ذلك في المادة 76: "سينفتح أمام الجمعية- في زمن قريب أو بعيد- أبواب من العمل لم تكن لها في حساب..."، وهذه غاية المرونة في مواجهة واقع التطور العلمي والنظري والمؤسسي الذي يفرضه العصر، فقد يبتكر الازدهار العلمي والتكنولوجي نظريات ووسائل مفيدة، فتستفيد الجمعية من مغانمها. وقد حصل فعلا عند تأسيس فرق الكشف الإسلامية أسوة بالكشافة المسيحية، واستفادت من منشآت العصر كالملاعب وقاعات السينما والمسارح.. بل واعتماد الصحافة منبرا حرا لعرض أفكارها اللغوية والدفاع عنها.

ب- للجمعية أن تؤسس شعبًا في القطر وأن تفتح نوادي ومكاتب حرة للتعليم الابتدائي: لعل هذا الفصل السادس أسال لعاب الإدارة الفرنسية وساعد على اعتماد

⁴⁷ - ينظر ابن باديس، (2009)، ابن باديس حياته وآثاره، ج1، م1، ص106-107.

⁴⁸ - المرجع السابق، ج1، م2، ص217.

الجمعية وقبول قانونها الأساسي، لأن فرنسا الاستعمارية كانت تنتظر سيطرة أتباعها من أصحاب الطريقة على الجمعية، إذ الجمعية قبلت كل الأطياف الوطنية غداة تأسيسها كتكتيك مرحلي⁴⁹، وهذا يعني لفرنسا مكاسب جديدة على صعيد السيطرة الدينية، وإمعانا في تجهيل الشعب الجزائري بدينه ولغته، عن طريق جمعية العلماء التي ولدت من رحم الشعب وسيقودها علماء موالون لفرنسا وعلى حد وصف الشيخ الطيب العقبي -كما مر سابق- فقد "تأسست وهي تشتمل على المصلحين والطرقين والمالكيين والإباضيين؛ ولم ينظر فيها إلى مذهب دون آخر ولا طريقة دون غيرها.. «...» وإن في الصورة (الفوتوغرافية) للاجتماع الأول العام لهذه الجمعية لشاهد على ما نقول"⁵⁰. ولكن قدير للجمعية الخلاص من هذه المصيدة بإخلاص وصواب عمل قادتها وأتباعها في العام الموالي مباشرة.

ج- قانون "الحديد بالحديد يفلح": إن فتح الباب أما الوسائل الجديدة والوسائط الفعالة، يعتبر قمة الدهاء في التعامل مع عدو ماكر، بل هو من قبيل "كما تدين تُدان"، ووقوف في وجه الاحتلال الندي للند، فكما يحسن هو استغلال الفرص، فللجمعية ذلك أيضا قانونيا على الأقل. ومن هنا يعد الانفتاح على الوسائل والوسائط الحديثة؛ يعبر عن سياسة لغوية مضادة للسياسة اللغوية الفرنسية وبوسائلها.

توفير الحوافز النفسية عند المستهدفين من السياسة اللغوية: عندما توظف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وسائل حديثة في التربية والتعليم والتواصل مع الشعب، تجعل المستهدفين من السياسة اللغوية لا يرون أنفسهم أقل شأنًا من غيرهم ممن يستغلون التكنولوجيات ووسائل القوة والراحة، فيزول مركب النقص عنهم، وتحل بدله روح التوثب والثقة في خطة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وسياستها اللغوية.

IV - القوانين التي تحدد جغرافية عمل الجمعية من وجهة نظر السياسات

اللغوية:

⁴⁹ - ينظر أبو القاسم سعد الله، (1986)، الحركة الوطنية 1930-1945، ج3، ص81.

⁵⁰ - الطيب العقبي، (2016)، الطيب العقبي-الأعمال الكاملة، ج1، ص 440. نقلا عن البصائر: ع 46،

الفصل الأول من القانون الأساسي للجمعية بعد تعديله سنة 1951م، يحدد رقعة نشاط الجمعية، حيث أن "ميدان عملها حيث يوجد المسلمون الجزائريون في القطر الجزائري وفرنسا"⁵¹. وهذا لا يناقض مبادئ السياسات اللغوية، إذ يمكن رسم سياسة لغوية تستهدف مستوياتها الكبرى، كالمستوى القومي للدولة، كما قد تستهدف الأنشطة التي تتجاوز حدود الدولة⁵².

فمن صميم السياسات اللغوية تحديد القطاعات الجغرافية والحياتية المستهدفة بالسياسة اللغوية، وقد حصرتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في "إصلاح الشعب الجزائري العربي من الوجهة الدينية، والوطنية، والأدبية والعلمية"⁵³.

فالسياسة اللغوية للجمعية-التي هي جزء من الإصلاح- تعمل على محورين؛ محور إصلاح اللغة عند الفرد الجزائري داخل الوطن وفي فرنسا، ومحور إصلاح اللغة في المحيط الديني والوطني والأدبي والعلمي لهذا الفرد الجزائري. وهو ما يؤكد الإمام بن باديس عند حديثه عن اللغة العربية فيقول: "لا رابطة تربط بين ماضينا المجيد بحاضرنا الأغر ومستقبلنا السعيد، إلا هذا الحبل المتين: اللغة العربية، لغة الدين، لغة الجنس، لغة القومية، لغة الوطنية المغروسة"⁵⁴.

فمن السياسة اللغوية تحديد الوظائف اللغوية التي ستعمل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على ترقيتها، لذا ابن باديس يعتبر اللغة العربية أداة تفاعل الفرد مع كل مقومات شخصيته الدينية والقومية والوطنية ومع الماضي البعيد وحاضر والمستقبل، وهذه في الحقيقة هي وظيفة حفظ الهوية.

إن هذه الحدود الجغرافية الواسعة التي تسعى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لتغطيتها حتى خارج الوطن، يمكن اعتبارها من وجهة نظر السياسة اللغوية؛ سياسة لغوية

⁵¹ - تركي رابح، (1981)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ص399.

⁵² - ينظر روبرت ل كوبر، (2006)، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي، ص78.

⁵³ - أبو القاسم سعد الله، (1992)، الحركة الوطنية 1900-1930، ج2، ص397.

⁵⁴ - ابن باديس، (2009)، ابن باديس حياته وآثاره، ج1، م2، ص265. نقلا عن البصائر، السنة4،

مضادة لسياسة فرنسا الاستعمارية، لأن في هذه الرقعة الشاسعة تشتتت لقوى الاحتلال في تتبع نشاطات الجمعية ومحاصرتها في أرض هي أعرف بها منه.

كما في توسيع رقعة العمل هذه تخفيف من وطأة بعض ضربات السياسة اللغوية الفرنسية المضادة التي قد توجه للجمعية، فمثلا لو فرضت فرنسا مُدْرِسِينَ لِللُّغَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ في مدارس الجمعية فلا يمكنها تعميم ذلك على كل ما تملكه الجمعية من مرافق تعليمية، ولا أن تجبر تلاميذ الجمعية على مزاولتها.

٧ - قوانين تمويل الجمعية من وجهة نظر السياسات اللغوية:

أصبح -الآن- من الثابت وجود مسودة مشروع سياسة لغوية عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومما لا شك فيه؛ أنها أعدته منذ زمن بعيد، يعود إلى 1913م بالمدينة المنورة⁵⁵.

لكن كثيرا من مثل هذه المقاربات اللغوية الاجتماعية تبقى حبيسة الأدراج أو أنها تعجز عن الانطلاق في التنفيذ، لأنها بكل بساطة مقارنة نظرية لا تأخذ ملابسات الواقع بعين الاعتبار، أو قد تنظر له بمثالية زائدة، فتصبح بذلك مقارنة تحمل بذور فناءها.

إن من أهم ما ينبغي أن تراعيه السياسات اللغوية عند رسمها، مصادر تمويل مشروعها اللغوي، إذ يعتبر الغلاف المالي من أهم عوامل نجاح السياسات اللغوية⁵⁶، إذ توفير الموارد المالية للسياسة اللغوية يعني بالدرجة الأولى ضمان نجاحها واستمرارها، وضمان عدم تعرضها للقرصنة بتغيير مسارها لخدمة أهداف غير لغوية للأنتمازيين وقطاع الطرق.

⁵⁵ - ينظر محمد البشير الإبراهيمي، (1997)، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 5، ص 278.

⁵⁶ - ينظر دينيس داوست: التخطيط اللغوي والإصلاح اللغوي، تحرير فلوريان كولماس، (2009)، دليل السوسيولسانيات، ترجمة خالد الأشهب وماجدولين النهبي المنظمة العربية للترجمة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 949.

لذلك لا غرابة أن نجد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تتناغم مع مبادئ السياسات اللغوية، وترفض سنة 1940م عرضا تقدمت به فرنسا الاستعمارية لتمويل تعليم الفرنسية في مدارس جمعية العلماء⁵⁷. لأنه كلما احتكرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تمويل سياستها اللغوية، وجعلته تمويلا ذاتيا ضمنت عدم قطع الطريق على هذه السياسة وحفظت إنجازاتها. لأن "أهم مسألة في السياسة اللغوية محصورة في ما إذا كانت سترصدها لهذا الأمر اعتمادات عمومية ولأية غايات"⁵⁸.

إن فطنة علماء الجمعية لهذه النقطة المحورية جعلتهم يعملون على تحييد كل الموارد غير الشرعية التي تسيء إلى رموزها في المجلس الإداري، أو إلى المنخرطين معها، فلا يُتهمون بالخيانة أو العمالة. فتدبرت بنفسها ما يسد الحاجات المالية للعاملين معها، على الأقل ما يكفل قيمة الدخل الفردي لكل عامل على تنفيذ هذه السياسة، بما يكسبه الاحترام ويشعره بالأمان، والرفاهية كباقي الموظفين. فهذا الربع الذي سيُوَزَّع على المستوى الفردي والاجتماعي هو ما تحرص على تحقيقه السياسات اللغوية كما يقول 'فري' Fery⁵⁹.

لقد قننت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مصادر تمويل مشروع سياستها اللغوية، وكيفية تسيير ميزانيتها. فجاء في القسم الرابع من القانون الأساسي بعنوان: مالية الجمعية. وهو مقسم إلى ستة فصول أهمها⁶⁰:

الفصل الرابع عشر: مالية الجمعية تتركب على مجموعة اشتراكات الأعضاء العاملين والمؤيدين والشرفيين.

⁵⁷ - ينظر محمد الميلي: "وضعية العربية خلال العهد الاستعماري"، اللغة العربية، عدد ممتاز، ص 70.

⁵⁸ - طوليفصون، (2007)، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد الخطابي، ط1، مؤسسة الغنى، الرباط، المغرب، ص 60.

⁵⁹ - ينظر روبرت ل كوبر، (2006)، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي، ص155.

⁶⁰ - أبو القاسم سعد الله، (1992)، الحركة الوطنية 1900-1930، ج2، ص 433. أحمد الخطيب، (1985)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، ص 265-269. نقلا عن القانون الأساسي للجمعية: المطبعة الجزائرية الإسلامية، قسنطينة، 1937م. قد جرى تعديله القانون في أكتوبر 1951م.

الفصل الخامس عشر: للجمعية الحق في طلب وقبول إعانات مالية من السلطات الحقوقية.

الفصل السادس عشر: الاشتراكات والإعانات المالية تدفع إلى أمين مال الجمعية مقابل وصل بإمضائه.

الفصل السابع عشر: مالية الجمعية توضع باسمها في مصرف محلي ولا يجوز لأمين المال أن يبقي تحت تصرفه أكثر من خمسمائة فرنك.

الفصل الثامن عشر: لا يجوز إخراج شيء من المال للإنفاق إلا بإذن كتابي من الرئيس والكاظم العام وأمين المال طبقا لقرار المجلس الإداري.

الفصل التاسع عشر: يصرف مال الجمعية فيما تقتضيه مصلحتها ويوجبه الوصول إلى غايتها المبينة بالفصل الرابع من هذا القانون الأساسي.

إن الأمثلة النموذجية للتسيير المالي كثيرة جدا في التخطيط اللغوي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أبرزها ما جاء في شهر فبراير 1931م على صفحات الشهاب عندما دعا ابن باديس إلى إنشاء جمعية العلماء، وعرض جائزة ألف فرنك لمن يوفق في إنشائها، كما تبرع أيضا بألف فرنك أخرى لصندوقها إذا أنشئت، وهذا لا ينافي الحوافز التي تقرها السياسات اللغوية لإنجاح مشاريعها.

ومن الأمثلة الملفتة للانتباه أيضا؛ اندفاع الناس لإغراق الجمعية بتبرعاتهم لما اقتنعوا بأهدافها ولبسوا فعالية نشاطاتها. فبعد أن كانت الجمعية تسعى إليهم لجمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة.. أصبح الجزائري هو من يسعى إلى الجمعية.

تروى نكتة طريفة حدثت لأحمد رضا حوحو ذات يوم، عندما دخلت عنده مشرفة على واحدة من دور الدعارة بمدينة قسنطينة بمبلغ معتبر مساهمة في جمع التبرعات لبناء دار الطلبة التابعة للمعهد، وكان حوحو حينذاك أمين عام معهد ابن باديس، وكان وشيك العودة من دار الغربية في المدينة، إذ لم يكن يعرف تلك السيدة المعروفة عند سكان الحي.

فقال لها حوحو بعد أن استلم المبلغ وقدم لها الوصل: كثر الله أمثالك، فضحك الحاضرون، ولما تعجب، أخبروه⁶¹.

مثل هذه الأمثلة تكشف الحس الوطني الذي أيقضته نهضة الجمعية، فاندفع الناس إلى وقف الأراضي والمحلات لخدمة مشروع الجمعية، وتكفلوا ببناء المدارس وأحيانا على النفقة الخاصة لأثرياء البلد والمهاجرين منهم.

لكن رغم كل ذلك، تبقى مسألة تمويل مشروع هائل، كمشروع السياسة اللغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لو قدر له التوسع والنجاح مسألة محورية، فلا بد له من موارد أخرى، تقصر دونها تبرعات المحسنين. لذلك نجد الإبراهيمي يتحدث عما يجب أن يدعم الغلاف المالي للجمعية هو نيتها في مطالبة الحكومة باسترجاع الأوقاف حتى تتكفل بتمويل المشاريع التعليمية للجمعية، وتضمن لنفسها تمويلا ذاتيا لا تضطر معه الجمعية إلى استجداء الإدارة الفرنسية.

أما عن شُعب الجمعية في مختلف ربوع الوطن، فقد كان "يمول صندوق الجمعيات المحلية من الاشتراكات المنظمة لأعضاء الجمعية وأنصار الإصلاح، ومن مستحقات التعليم الزهيدة التي تجنى من التلاميذ القادرين، ومن التبرعات العينية والنقدية التي يقدمها المحسنون، وكذلك من مداخيل الحفلات الموسمية أو السنوية التي تقيمها المدارس"⁶².

إن نظرة متفحصة في الجهات الممولة للسياسة اللغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تكشف عن مدى إيمان قطاعات كبيرة من الشعب بنجاعة خطة الجمعية، فلقد تركزت الموارد المالية للجمعية في المصادر الرئيسية التالية⁶³:

⁶¹- ينظر محمد الميلي: "وضعية العربية خلال العهد الاستعماري"، اللغة العربية، عدد ممتاز، ص 79.

⁶²- أحمد الخطيب، (1985)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، ص 199.

⁶³- مصطفى محمد حميداتو، (1997)، عبد الحميد بن باديس وجهوده التربوية، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ص 157-158. وينظر ابن باديس: ابن باديس حياته وأثاره، ج1، م2، ص 206-

1- التجار: أغلبهم من أصحاب الأملاك وأصحاب المطاعم والمخابز، وقد غطت مساهماتهم حوالي 17% من إجمالي دخل صندوق الطلبة، كما كانوا يكفلون للطلبة المأوى والغذاء.

2- الفلاحون: عن طريق محاصيل أراضيهم وحقولهم، مثل التمور وغيرها، وقد مثّل مساهماتهم حوالي 11% من دخل صندوق الطلبة.

3- عامة الأهالي: ونقصد الميسورون منهم، ويمثل ما يقدمونه لتمويل التعليم حوالي 61% من إجمالي المساهمات.

4- مشروع سبل الخيرات: أسس سنة 1590 م، وهو من قبيل المشاريع الخيرية العامة، كإصلاح الطرقات، وتشيد المساجد والمعاهد، وشراء الكتب لإيقافها على الطلبة. بل وسّعت الجمعية من مصادر تمويلها، فقد كانت تطمع في نيل تسهيلات أصدقاء الجزائر العرب، كتسهيل مواصلة التعليم للذين كانوا يرغبون في متابعة تعليمهم في تونس والمغرب أو في المشرق العربي حتى للبنات، فابن باديس راسل أحد المعاهد الخاصة في دمشق بالمشرق العربي وكانت مديرة له السيدة عادلة بهم الجزائري حرم النجل الأكبر للأمير عبد القادر الجزائري، الأمير محمد، طالبا منها قبول بعثة من بنات مدرسة التربية والتعليم لاستكمال تعليمهن الثانوي لكن الأجل حال دون ذلك. وكان ابن باديس قد قال مرة: "وللجمعية نيات أخرى تنوي أن تقوم بها في المستقبل إن شاء الله. تنوي أن تبعث البعثات العلمية إلى الخارج..⁶⁴

كما يدخل في إطار التمويل كل الخدمات المجانية التي كان يقوم بها الأطباء مثلا، فقد أشار التقرير الأدبي والمالي للدروس العلمية لجامع الأخضر بقسنطينة إلى المتبرعين من الأطباء لصالح الطلبة، فقد ورد اسم: الدكتور ابن جلول، والدكتور ابن الموفق، والطبيب زرقين طيب أسنان⁶⁵.

⁶⁴ - ابن باديس، (2009)، ابن باديس حياته وآثاره، ج1، م2، ص267. نقلا عن البصائر، السنة4، عدد171، 22 جوان 1939، ص5.

⁶⁵ - ينظر ابن باديس، (2009)، ابن باديس حياته وآثاره، ج1، م2، ص206.

ومن الخدمات المجانية أيضا جانب صيانة المؤسسات التربوية وميزانيته وهذا قد لا يشكل كبير عبء لأن المواطنين تكفلوا به، تقول زهور ونيسي ' عن والدها: " ثم لا ينسى والدي أيام العطل ليتردد على المدرسة متطوعا يرقع ما تلف من فصولها وجدرانها وهو البناء الماهر"⁶⁶.

أما عن النفقات وكيفية تسييرها فمن إستراتيجيات السياسة التربوية عامة واللغوية خاصة للجمعية: التكفل بنفقات تنقل نشطاء الجمعية تقول المادة 67 تحت رقم 8 من قانون الداخلي: "... ومن أهم وسائل الجمعية لنيل غاياتها تسمية مَن فيه الكفاءة من أعضائها وُعَاظًا مرشدين لترسلهم على نفقتها إلى نواحي القطر..."⁶⁷.

كما كان من نفقات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أيضا دعم مجانية التعليم لمن لا يستطيع دفع الرسوم المدرسية وهي إستراتيجية تحسب للجمعية وتجلب لها المحامد، ومثلها أيضا التكفل بالإيواء والإطعام للمقيمين.. وإعفاء البنات من الرسوم المدرسية.

خاتمة:

بعد هذه المناقشة اللسانية الاجتماعية للقانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نخلص إلى النتائج الآتية:

1- الطابع الرسمي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والكفاءة العلمية لأعضائها يؤهلانها لتقديم مسودة سياسة لغوية ناجحة. وفعلا قدمت مشروعاً رائدا لا زلنا إلى أيامنا نشهد آثاره الطيبة.

2- حددت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من يرسم سياستها عندما عرّفت العالم وحددت شروطه، وميزت بين العالم العامل وغيره، وبين المنخرطين والمتعاطفين وغير المنتمين للجمعية.

⁶⁶ - زهور ونيسي: " فخر المدارس الحرة: التربية والتعليم بقسنطينة"، اللغة العربية، عدد ممتاز، ص 104.

⁶⁷ - محمد البشير الإبراهيمي، (1997)، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، ص85.

- 3- شددت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على ضرورة كون الراسمين لسياستها اللغوية هم المنفذون لها على أرض الميدان. احترازا من كل قرصنة لسياستها اللغوية أو تغيير مسارها عن خدمة أهدافها اللغوية إلى أهداف غير لغوية كالأهداف السياسية..
- 4- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التزمت بكل عناصر رسم السياسات اللغوية:
 - فعلماءها هم من رسم السياسة اللغوية وباسم جمعية معترف بها.
 - السياسة اللغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين رُسمت لتمس كل فرد جزائري داخل الوطن أو خارجه.
 - الهدف من السياسة اللغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين هو حل مشكلة الهوية التي مدخلها الهوية اللغوية.
 - إعداد مسودة مشروع سياسة لغوية متكاملة كان بمنهجية علمية هي منهجية رسم السياسات اللغوية، فأولها مرحلة كفاية الوصف للوضعية اللسانية الاجتماعية للجزائر، وثانيها تحديد الأهداف، وثالثها ضبط الإستراتيجيات.
- 5- السياسة اللغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين أطرها مبدأ حفظ الهوية الذي مدخله حفظ الهوية اللغوية.
- 6- السياسات اللغوية هدفها إجمالا هو مزيد من التحكّم في تفاعل البني اللغوية مع البني الاجتماعية، بهدف مزيد من السيطرة على حركتهما. إلا أن تدخل الأطماع السياسية وغيرها في السياسات اللغوية يبعدها عن طابع العلمية لتغرق في وحل الصراعات غير اللغوية. وتتحوّل السياسة اللغوية إلى وجه خفي مقنع للصراع السياسي. كما هو حال السياسة اللغوية للاحتلال الفرنسي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتاب العربية:

- 1- أحمد الخطيب، (1985)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- 2- ابن باديس، (2009)، ابن باديس حياته وآثاره، د ط، دار الأمة، الجزائر.
- 3- تركي رابح عمامرة، (2004)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956)، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
- 4- تركي رابح، (1981)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 5- روبرت ل كوبر، (2006)، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، دط، إصدار مجلس الثقافة العام، ليبيا.
- 6- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ط3، دار هومه، الجزائر.
- 7- طوليفصون، (2007)، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد الخطابي، ط1، مؤسسة الغنى، الرباط، المغرب.
- 8- الطيب العقبي، (2016)، الطيب العقبي-الأعمال الكاملة-، جمع وتوثيق وتعليق كمال عجالي ومحمد زرمان، ط1، رواي للثقافة والإعلام، الجزائر.
- 9- عبد الفتاح عفيفي، (1995)، علم الاجتماع اللغوي، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- 10- عبد القادر فضيل ومحمد الصالح رمضان، (2007)، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، ط1، دار الأمة، الجزائر.

- 11- عبده الراجحي، (1995)، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دط، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر.
- 12- علي مراد، (2007)، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، ترجمة محمد يحياتن، دط، دار الحكمة، الجزائر.
- 13- فرحات عباس، (2006)، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
- 14- فلوريان كولماس، (2009)، دليل السوسيولسانيات، ترجمة خالد الأشهب وماجدولين النهيي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 15- أبو القاسم سعد الله، (1992)، الحركة الوطنية 1900-1930، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج2.
- 16- أبو القاسم سعد الله، (1986)، الحركة الوطنية 1930-1945، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج3.
- 17- محمد البشير الإبراهيمي، (1997) آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- 18- محمد فتيح، (1989)، في علم اللغة التطبيقي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- 19- محمود السعران، (1963)، اللغة والمجتمع، ط2، دار المعارف، مصر.
- 20- مصطفى محمد حميداتو، (1997)، عبد الحميد بن باديس وجهوده التربوية، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.
- 21- هديسون، (1990)، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عياد، ط2، عالم الكتب، مصر.

الكتاب الأجنبية:

- 22- De Saussure, (2002) cours de linguistique generale, edition Talantikit, Bijaïa, Algerie.
- 23- Jean Dubois et autres, (1999), Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage , edition 2, Larousse, Paris .
- 24- Louis-Jean Calvet, (1999), La Guerre des Langues et les politiques linguistiques :, Hachette Littératures , France .
- 25- Louis-Jean Calvet, (2011), La Sociolinguistique, 7^e édition Coll Que sais-je, Puf, Paris.
- 26- Louis-Jean Calvet, (1996), Les politiques linguistiques, 1^{ère} édition, Coll Que sais-je, Puf, Paris.

الأعمال الأكاديمية:

- 27- المجيلول سلطان ناصر، نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، "رسالة ماجستير"، معهد اللغة العربية، الجامعة الملك سعود، إشراف محي الدين عثمان محاسب، نوقشت سنة 1427هـ، عدد الصفحات 392، نشرت سنة 2006.

الدوريات وأعمال الملتقيات:

- 28- صالح بن القبي، (2005)، "مآسي اللغة العربية طيلة الاحتلال الاستعماري ومآثرها"، مجلة اللغة العربية (العربية من المحنة الكولونيالية إلى إشراقة الثورة التحريرية)، عدد ممتاز، 2005، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.
- 29- عبد الحميد دباش، (ماي 2004)، "اللغويات الاجتماعية"، مجلة الأثر، العدد 3، مجلة الآداب واللغات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر.